

وثيقة رقم 112 :

تقرير الاتحاد الأوروبي عن التقدم الحاصل فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة¹¹² [مقتطفات]

24 أيار/ مايو 2010

1- خلفية وتقييم إجمالي:

أقامت السلطة الفلسطينية والمجموعة الأوروبية العلاقات التعاقدية لأول مرة في العام 1997 عندما وقعت المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية اتفاقية الشراكة الانتقالية حول التجارة والتعاون. لا يمكن التنفيذ الكامل لجزء التجارة في الاتفاقية بسبب المعوقات إلى تثيرها إسرائيل التي تعتبرها لا تتماشى مع الأحكام الاقتصادية الواردة في اتفاقيات أوسلو (بروتوكول باريس). وعلى أساس الاتفاقية، تم إقرار خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في إطار سياسة الجوار الأوروبي في أيار عام 2005 لفترة بين ثلاث إلى خمس أعوام.

انعقدت الاجتماعات مع السلطة الفلسطينية على مستوى الوزراء والمسؤولين في المناصب العليا واللجان المشتركة واللجان الفرعية، وقد عقدت ثلاثة اجتماعات خلال عام 2009، أما الاجتماع الرابع، فقد حصل مباشرة قبل فترة تقديم التقرير.

تحدثت هذه الوثيقة عن التقدم الحاصل في تنفيذ خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في إطار سياسة الجوار الأوروبي للفترة بين الأول من كانون الثاني والحادي والثلاثين من كانون الأول من عام 2009 برغم الأحداث والتطورات التي حدثت خارج فترة هذا التقرير والتي أخذت بعين الاعتبار حيثما كان ضرورياً وذو علاقة. إن هذه الوثيقة ليست مراجعة عامة للأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمعلومات حول عمليات القطاعات الإقليمية ومتعددة الأطراف، الرجاء الرجوع إلى التقرير القطاعي.

لقد استخدمت السلطة الفلسطينية وبشكل متزايد سياسة الجوار الأوروبي كأداة للتشديد على نشاطاتها في إطار بناء الدولة وفي تعزيز الموقف السياسي للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بمكانتها الدولية المستقبلية. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي دعماً كاملاً لبرنامج الحكومة "فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي تم تبنيها في شهر آب 2009 والتي تهدف إلى بناء مؤسسات دولة قوية خلال عامين مع إيلاء الأولوية إلى نشاطات الإصلاح المؤسسي التي تم الإشارة إليها في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010). وقد بدأت السلطة الفلسطينية بالعمل لإعداد خطة جديدة ستستبدل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وتسمى الخطة الوطنية الفلسطينية (2011-2013). ويتوقع أن تأتي الخطة الأخيرة منسجمة لتترجم الرؤية السياسية لخطة بناء الدولة التابعة لرئيس الوزراء فياض إلى أولويات ملموسة للأعوام الثلاثة القادمة. وسيخدم ذلك كأساس لخطة العمل الجديدة في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

خلاصة القول، اتخذ الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية خلال فترة التقرير خطوات إضافية تجاه تعزيز الحوار والإصلاح السياسي في إطار سياسة الجوار الأوروبي، خاصة في مجالات سيادة القانون



وإدارة التمويل العام. الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة الفرعية مكنت من القيام بمراجعة لتنفيذ خطة العمل وحددت التقدم الحاصل ورسمت الطريق إلى الأمام. قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ إصلاحات بقيت محدودة بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر. وكانت اتفاقيات أوسلو الانتقالية في 1995 قد قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) مع ترتيبات أمنية وإدارية مختلفة. منطقة أ (معظمها مناطق حضرية ومحيطها) تقع تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية من ناحية إدارية وشرطية. منطقة ب (مناطق ريفية) تقع تحت السيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية لكنها تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية كاملة. منطقة ج التي تشكل أكثر من 60% من الضفة الغربية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة من ناحية الأمن والشؤون المدنية. إضافة إلى ذلك، وبسبب استمرار الانقسام السياسي المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الإصلاحات في المؤسسات في الضفة الغربية كانت محدودة ولم يتم تنفيذ أية إصلاحات في قطاع غزة حيث لا تتمتع السلطة الفلسطينية بأية سلطة هناك بحكم الأمر الواقع.

الهدف الأشمل لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الفلسطينيين يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية وذات تواصل جغرافي وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل وجيرانها بسلام وأمن. وقد أدى نزاع غزة في الفترة بين 27 كانون الأول 2008 و18 كانون الثاني 2009 إلى آثار مدمرة على السكان المدنيين في قطاع غزة وإلى تدمير الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية. وقد ساهم أيضاً في انقسام أعمق بين الفصائل الفلسطينية، خاصة بين حركتي فتح وحماس. وقد قتل خلال ذلك النزاع ما يزيد عن 1,400 فلسطيني، بما فيهم أكثر من 1,000 مدني، بالإضافة إلى إصابة أكثر من 5,000 شخص بجراح. وبعد العملية العسكرية الإسرائيلية والتي أدت إلى تدمير هائل في قطاع غزة، تلاشت آمال أن يتمكن المجتمع الدولي من إعادة إحياء عملية سلام ذات معنى. الجهود التي بذلتها مصر لإنجاز مصالححة وطنية بين حركتي فتح وحماس لم تصل إلى نتائج، جزئياً بسبب التأثيرات الخارجية على الأطراف. وقد منع ذلك الوضع تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.

في العام 2009، كانت هناك لجنة تقصي حقائق بقيادة القاضي غولدستون، وقد تشكلت اللجنة من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي مرتبطة بنزاع غزة، وقد احتوى التقرير إلى انتقادات حادة للأعمال التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية والمجموعات المسلحة الفلسطينية خلال الحرب.

بالرغم من قيام إسرائيل بتخفيف بعض القيود على حرية الحركة والتنقل في الضفة الغربية، استمر النظر إلى أعمال إسرائيلية أخرى في الضفة الغربية على أنها تهدد مكانة السلطة الفلسطينية، وتهدد قدرتها على تنفيذ إصلاحات وإنجاز تنمية اقتصادية. ما زالت غزة تخضع للحصار الإسرائيلي بالرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي للفتح الكامل للمعابر أمام حركة وصول المساعدات الإنسانية والحركة التجارية.

2- الحوار السياسي والإصلاح:

تطوير حوار وتعاون سياسي معزز:

استمرت السلطة الفلسطينية في إنجاز تقدم على صعيد تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010)، خاصة في مجالات الأمن وإدارة التمويل العام. تنفيذ الخطة في مجالات التنمية

الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص والحكم المحلي، والأهم في النظام القضائي، سار على وتيرة أبطأ. في مجال تطوير القطاع الخاص، يعزى البطء جزئياً إلى الاهتمام الخاص الموفر إلى الجوانب الأكثر إلحاحاً في مجال بناء المؤسسات التي ينظر إليها على أنها ستؤدي إلى نتائج أكثر أنية لصالح عملية السلام. في المجال القضائي، تم إعاقة التقدم بسبب تفويضات غير واضحة وتنافس بين الهيئات المعنية داخل السلطة الفلسطينية إلا أنه كانت هناك بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة الأخيرة من العام.

حالياً، لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية برنامج إصلاح مستقل لنظام الخدمة المدنية والإدارة العامة. لكن، تشكيل الحكومة الثالثة عشرة أدى إلى إعادة تسمية وزارة التخطيط لتصبح وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، حيث يفترض بهذه الخطوة أن تؤشر إلى التزام متجدد نحو الإصلاح الإداري. وبشكل مواز، كثفت السلطة الفلسطينية من جهودها لتحسين عملية التخطيط على المدى المتوسط وقدرات إعداد الموازنة وقامت بالإعداد للخطة الوطنية الفلسطينية. إن تطوير هكذا استراتيجية سيخدم كامتحن أول وزارة التخطيط والتنمية الإدارية في مجال ممارسة دور القيادة في هذا القطاع.

بالرغم من التقدم الكبير في العمليات الشفافة للحكومة، فإن غياب مجلس تشريعي فاعل ما زال يعيق بشكل كبير عملية مساءلة السلطة التنفيذية.

الديمقراطية وسيادة القانون:

ما زال التقدم في مجال سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعرض لقيود وإعاقات بسبب النظامين القانونيين الموازيين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أعيقت عملية الحكم الديمقراطي بسبب تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى أجل غير مسمى حيث كان من المفترض إجراء تلك الانتخابات في موعد لا يتعدى شهر كانون الثاني من عام 2010.

وظهرت مؤشرات متزايدة حول تحسن في قطاع العدل في الضفة الغربية. في العام 2009، ارتفع عدد القضاة إلى 190 قاضياً (146 قاضٍ في الضفة الغربية و44 قاضٍ في قطاع غزة). بالإضافة إلى 158 مدعٍ عام (98 في الضفة الغربية و60 في قطاع غزة). وبدأت المحاكم بالتعامل مع قضية تراكم القضايا الأمر الذي يعكس تحسن الوضع الأمني، لكن قضية النظر في تراكم ما يقرب من 90,000 قضية سيحتاج إلى وقت. وتم تدريب كافة القضاة والمدعون العامون الجدد في المعهد القضائي الفلسطيني. تم إقامة نظام إلكتروني لإدارة القضايا في جميع المحاكم ويتم حالياً ربط النظام بمكاتب النيابة العامة ومكتب النائب العام. وتم إطلاق نظام سجلات قضائية في مجلس القضاء الأعلى ومكتب النيابة العامة من أجل زيادة فعالية المؤسسات. وقد تم إقامة دائرة لإدارة المحاكم ودائرة كاتب العدل ودائرة تخطيط ومكتبية في مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى مكتب تفتيش الذي يقوم بتقييم أداء القضاة والمدعون العامون.

لكن، التطوير الإضافي لقطاع القضاء لم يتم بسبب التفويضات غير الواضحة من قبل أطراف رئيسية في القطاع القضائي وبسبب تسييس مؤسساتها الرائدة، خاصة المؤسسة القضائية (بقيادة مجلس القضاء الأعلى) والنيابة العامة ووزارة العدل. وبقي عمل المجلس التشريعي معلقاً نتيجة



للانقسام السياسي من الضفة الغربية وقطاع غزة وبسبب وجود بعض أعضاء المجلس التشريعي قيد الاعتقال في السجون الإسرائيلية. وقد أثر ذلك على التقدم في مجال تبني التشريعات مما أدى إلى استمرار الغموض في العلاقات وتقاسم الاختصاصات. إن ممارسة التحويل إلى نظام القضاء العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يخالف أحكام القانون الأساسي، يهدد أيضاً بنسف إنجازات السلطة الفلسطينية في قطاع العدالة المدنية.

يوجد حالياً أربعة محاكم نموذجية في الضفة الغربية: في محافظات نابلس، جنين، أريحا وبيت لحم. ويصار حالياً توسيع وإعادة تأهيل محاكم في محافظات أخرى. واستمرت عملية أتمتة المحاكم بشكل ناجح بدعم من المفوضية الأوروبية. تم توزيع أجهزة وبرامج حاسوب جديدة إلى المحاكم من أجل المساعدة في تسهيل عملية إصدار القرارات والتحكيم في القضايا الموجودة في المحاكم ومن أجل المساعدة في مراجعة أفضل لأوضاعهم مما يزيد من فعالية المحاكم في النظر في القضايا وإصدار القرارات.

وكنتيجة لهذه التطورات، أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام تزايد في ثقة الجمهور في النظام القضائي الفلسطيني. طبقاً لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ودراسة من قبل مجلس القضاء الأعلى، طور الجمهور مستوى أعلى من الثقة في الجهاز القضائي.

وفي قطاع الأمن، استمر توفير الدعم على شكل التدريب والمعدات والبنية التحتية للشرطة المدنية الفلسطينية، بالإضافة إلى جهود وزارة الداخلية لإعادة هيكلة القطاع. ولوحظت بعض التحسينات في مجال إصلاح القطاع الأمني والأجهزة الأمنية بالرغم [من] بطء تطوير الأطر الهيكلية والقدرات التنظيمية بالمقارنة مع التحسينات التشغيلية. فقد ركزت الحكومة الجديدة التابعة للسلطة الفلسطينية بشكل أكبر على الحاجة لإشراف مدني ومساءلة إلا أنه ولغاية هذه المرحلة بقيت الحكومة في إطار التصريح عن نواياها في هذا المجال فقط.

وبدأت المشاريع في مجال مركزية إعداد الموازنة للأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية في سبيل إقامة إدارة مركزية في وزارة الداخلية وتطوير إدارة تدريب مركزية. وقد حصل تقدم أيضاً في مجال إقامة مديرية تفتيش داخلية للأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية من أجل تحسين عملية الإشراف على القطاع. وقد وافقت وزارة الداخلية مبدئياً على إقامة دائرة إصلاح وتأهيل منفصلة عن الشرطة المدنية الفلسطينية من أجل إدارة نظام السجون. إحدى العقبات التي تواجه إقامة هذه الدائرة تكمن في نقص توفير الموارد البشرية من قبل السلطة الفلسطينية لإدارة هذا القطاع الرئيسي.

واستمرت السلطة الفلسطينية في جهودها من أجل بناء شرطة مدنية مهنية بمساعدة بعثة الشرطة الأوروبية. وقامت الشرطة المدنية الفلسطينية بتطوير 14 مشروعاً في إطار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وقد جاءت هذه المشاريع لكي تستبدل خطة التطوير التابعة للشرطة المدنية الفلسطينية 2005-2008 التي انتهت مفعولها في نهاية عام 2008. وساهمت بعثة الشرطة الأوروبية بمعظم المشاريع وساعدت أيضاً في تجنيد موارد مالية من الجهات المانحة لصالح أعمال محددة. وحصل تقدم في مجال التجهيز بالمعدات وتدريب قوات النظام العام، وفي الإعداد لإقامة مختبرات طب جنائي، وبناء سجون جديدة، وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات للشرطة، والمبادرة في مشروع

لإعادة مراكز الشرطة المدمرة، وتطوير وحدة للتعامل مع المتفجرات، وتطوير ورشات عمل للصيانة وتنظيم دورات تدريب متخصصة حول الأدلة من المختبر الجنائي، المركبات المسروقة، إدارة حركة السير، مكافحة الفساد، قوات الشرطة الخاصة والحماية عن قرب والشرطة القضائية. وفرت المفوضية الأوروبية دعماً مباشراً إلى عدد من النشاطات المحددة التي ساعدت في إنجاز تقدم في العام 2009، بما يتضمن توفير مركبات ومعدات اتصالات للشرطة وبناء مركز التدريب الشرطي في أريحا وبناء مرافق للسجن في نابلس وأشغال بناء أخرى لمقرات الأجهزة الأمنية في نابلس وجنين.

يبدو أنه يوجد تحسن في أداء الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في مجال الحفاظ على النظام إلا أنه لم يتم تقييم الأداء بشكل منتظم. لكن سجل الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان ما زال بحاجة إلى تحسين (انظر القسم التالي). تساهم بعثة الشرطة الأوروبية في معالجة قضايا حقوق الإنسان خلال برامج التدريب التي توفرها إلى ضباط الشرطة الفلسطينية. وقد دعم الاتحاد الأوروبي تدريب في مجال حقوق الإنسان إلى قوات الأمن في عام 2009 عبر مشروعها الخاص "كسر حاجز الصمت - قل لا للتعذيب".

حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

استمرت أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في المعاناة نتيجة للنزاع الفلسطيني الداخلي والأفعال الإسرائيلية، بما يتضمن الاجتياحات في الضفة الغربية واستمرار الحصار المفروض على غزة. فترات الهدوء (بما فيها خمسة أسابيع على التوالي بدون سقوط قتلى في غزة في الفترة ما بين تشرين الأول وتشرين الثاني من عام 2009) تبدلت مع استئناف الغارات من قبل سلاح الجو الإسرائيلي والاجتياحات من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية لغزة، خاصة في شهر آب وكانون الأول من عام 2009. ومنذ انتهاء النزاع في غزة، تم إطلاق صواريخ وقذائف الهاون من غزة واستمرت عمليات تهريب الأسلحة واستمر العنف متصاعداً ما بين الفصائل الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، سجل وبشكل منتظم كل شهر حالات وفاة بسبب العنف النزاعات العائلية وبسبب العبث بأجسام مشبوهة أو بسبب أحداث مرتبطة بالأنفاق في غزة.

واستمر تسجيل ادعاءات بحدوث انتهاك لحقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية خلال فترة هذا التقرير. إلا أن بعض هذه الانتهاكات مرتبطة بالقيود المفروضة من قبل الاحتلال، وقد تم إيصال رسالة إلى الإرادة السياسية الفلسطينية لوقف هذه الممارسات ويوجد حالياً تعليمات بمنع إساءة معاملة الأشخاص قيد الاعتقال في مراكز التوقيف والتحقيقات.

ومنذ شهر تشرين الأول من عام 2009، ركزت وبشكل ثابت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان على أهمية أن تتفقد الأجهزة الأمنية بالتعليمات السياسية وأشارت في هذا المجال إلى حصول تناقص ملحوظ في الادعاءات بحدوث تعذيب في الضفة الغربية بعد صدور تعليمات رئيس الوزراء الفلسطيني فياض في أيلول 2009. إضافة إلى ذلك، وفي شهر تشرين الثاني من عام 2009، ولأول مرة منذ ما يقرب من 11 شهراً، سمح للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان بزيارة مراكز الاعتقال التابعة للأجهزة الأمنية. وبالمقابل، لاحظت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان أن عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة ازدادت منذ شهر تشرين الثاني من عام 2009.



وفي نهاية شهر كانون الأول من عام 2009، تم اعتقال ما يقرب من 6,831 فلسطيني في إسرائيل. وقد انخفض هذا الرقم بشكل ثابت خلال عام 2009 من 7,951 في شهر كانون الثاني من عام 2009. المنحى التنازلي في الاعتقالات تم التأكد منه أيضاً بسبب هبوط في..... في شهر كانون الثاني من عام 2010، لم يوجد أي أطفال في الاعتقال الإداري. لكن وعند نهاية شهر شباط 2010، تم اعتقال 41 طفل فلسطيني تحت سن السادسة عشرة. ويبدو أن هناك تصاعد في عدد الفلسطينيين الذين اعتقلوا من قبل القوات الإسرائيلية نتيجة للنشاطات الاحتجاجية ضد جدار الفصل.

بالنسبة لعدد الانتهاكات ضد حق الحصول على إجراءات قانونية مناسبة (هما يتضمن الاعتقال التعسفي والاعتقالات على خلفية سياسية)، ما زال عدد الشكاوى المسجلة من قبل الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان عال حيث تم تسجيل 198 شكوى في الضفة الغربية و54 شكوى في قطاع غزة بالرغم من انخفاض منذ منتصف عام 2009. وبينما انخفض عدد التقارير حول حدوث حالات تعذيب أو سوء معاملة، إلا أنه يبدو هناك تزايد في حالات الاعتقال غير القانوني.

وخلال العام 2009، تم إصدار أربعة عشر حكم بالإعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها ثلاثة أحكام في الضفة الغربية. وكانت تصدر الأحكام عادة على خلفية التجسس والخيانة والتعاون مع جهات معادية. لم يلحظ أي تحسن في حق الحصول على فرصة للدفاع عن النفس قانونياً. لم تحصل أية عمليات تنفيذ لحكم الإعدام في العام 2009. في غزة، استمرت حكومة الأمر الواقع بتبني معايير قانونية جديدة، وفي شهر كانون الأول 2009، أعلنت عن نيتها باستحداث عقوبة الإعدام ضد جريمة الاتجار بالمخدرات والتي أشارت التقارير إلى تزايد هذه المشكلة في قطاع غزة. وقد عبر الاتحاد الأوروبي وبشكل ثابت عن قلقه تجاه هذا الوضع. وقد نفذ حكم الإعدام بشكل رسمي لأول مرة من قبل حكومة الأمر الواقع التابعة لحماس في شهر نيسان 2010 والتي جاءت بعد فترة هذا التقرير. وسيتم التحدث بالتفصيل عن تطورات هذا الموضوع في التقرير الذي سيصدر العام القادم. وتحدثت التقارير بشكل منتظم عن انتهاكات لحرية الصحافة وانتهاكات لحق تشكيل جمعيات وحق التجمع بشكل سلمي خلال العام. ما زالت حرية تشكيل جمعيات ضعيفة في الضفة الغربية مع ازدياد في عدد المداهمات في قطاع غزة. وقد تحدثت التقارير عن العديد من أحداث الاقتحام والتفجيرات ومداهمة وسطو محتويات مكاتب منظمات المجتمع المدني في الربع الأخير من عام 2009. وقد أدت هذه إلى إضعاف إضافي لأوضاع منظمات المجتمع المدني والتي واجهت أيضاً تدخلاً مباشراً من سلطات غزة.

الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة وإغلاق معابر القطاع، بالرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي، ما زال يساهم في نتائج صعبة على الأوضاع الإنسانية. القيود على إدخال مواد البناء منعت إعادة بناء آلاف المنازل المدمرة في قطاع غزة. التوجهات الرئيسية التي لوحظت خلال فترة هذا التقرير تضمنت تسارع في وتيرة توسيع المستوطنات على الجانب الغربي من الجدار. إضافة إلى ذلك، أفادت التقارير إلى توسع الأشغال في 34 مستوطنة، بضمنها 16 مستوطنة واقعة على الجانب الشرقي من الجدار.

خلال العام 2009، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية معدل أسبوعي وصل إلى 8 حوادث مرتبطة بالمستوطنين ضد الفلسطينيين مع ازدياد لهذه الأحداث عند نهاية العام، بعد إعلان الحكومة الإسرائيلية عن تجميد للنشاطات الاستيطانية لمدة عشرة أشهر في مستوطنات الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية).

الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الإجمالي للنساء ما زال صعباً خلال فترة هذا التقرير. تأسست لجنة وطنية لمحاربة العنف الموجه ضد النساء تحت قيادة وزارة شؤون المرأة حيث تضمنت هذه اللجنة 12 وزارة ومنظمة مجتمع مدني بهدف العمل على صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في كافة مناحي الحياة في المجتمع. وتم تسجيل جرائم الشرف بشكل منظم. وفي سياق الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية الحالية، ما زالت النساء اللواتي تشكلن غالبية من مجموع طلبة الجامعات تعاني من تمثيل ضعيف في سوق العمل حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الربع الأخير من عام 2009 إلى 15.1% فقط (انظر أيضاً "التشغيل والسياسات الاجتماعية"). البطالة في صفوف النساء وصلت إلى 23.8%.

لكن السلطة الفلسطينية أبطت على التزامها واستمرت في بذل جهودها من أجل تحسين مشاركة النساء في الحياة السياسية؛ خمس نساء ممثلات في حكومة حزيران 2009 (بما فيها وزيرة لشؤون المرأة) من مجموع 23 وزيراً، بالإضافة إلى 17 امرأة هن أعضاء في المجلس التشريعي من مجموع 132 عضو مجلس تشريعي. تمثيل النساء في الهيئات السياسية يقدر بنحو 15% في المواقع العليا، وما يقرب من 9% في الجهاز القضائي. في شهر حزيران 2009، قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تقديم موازنة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بالإضافة إلى إقامة وحدات للنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة. إضافة إلى ذلك، وقع رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 8 آذار 2009 قراراً رئاسياً بإقرار اتفاقية الحد من كافة أشكال التفرقة ضد النساء (سيداو) بدون أي تحفظ. لكن لا يوجد تقدم حقيقي يذكر فيما يتعلق بتبني وثيقة حقوق المرأة.

المساءلة المالية والإدارة السليمة للتمويل العام:

في العام 2009، استمرت السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات هامة في مجال إدارة التمويل العام بالرغم من المناخ السياسي الصعب بما يتماشى مع أولويات خطة رئيس الوزراء فياض حول بناء الدولة. وقد شددت السلطة الفلسطينية على التزامها بزيادة الإيرادات المحلية والسيطرة وترشيد الإنفاق (على سبيل المثال إطلاق برنامج سيادة)، وإقامة دائرة للأبحاث والاستمرار في تحديث وتعزيز وزارة المالية، وحوسبة الإجراءات الضريبية واللامركزية في التدقيق الداخلي، واستكمال تنفيذ نظام الحسابات الجديد. وتعمل السلطة الفلسطينية حالياً على إعداد استراتيجية شاملة لإدارة التمويل العام.

واستمر التقدم في العمل فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي بدعم من الاتحاد الأوروبي. وعملت وزارتي التخطيط والمالية على مزيد من اندماج عمليات التخطيط وإعداد الموازنة وتم إطلاق نظام معلومات جديد حول الموازنة. واستكملت وزارة المالية كافة جوانب نظام المحاسبة الجديد إلى الوزارات المعنية في شهر آب 2009 - وهو موعد مبكر بالمقارنة مع الموعد المفترض - وتقوم الآن



بتطوير نموذج توريد جديد للنظام. إضافة إلى ذلك، قامت وزارة المالية بتطوير خطة سيولة نقدية سنوية وتم تشغيل نظام حساب الخزينة المركزي بشكل كامل.

وأصدرت مؤسسة التدقيق العليا التابعة للسلطة الفلسطينية - مكتب الدولة للتدقيق المالي والرقابة الإدارية - تقريراً عن نشاطاتها للعام 2008 وتعمل حالياً على إعداد تقرير النشاطات لعام 2009 (يتوقع إصداره في الربع الأول من عام 2010). وفي غياب مجلس تشريعي فلسطيني فاعل، يتم إرسال التقارير السنوية إلى الرئيس وإلى مجلس الوزراء وإلى سكرتارية المجلس التشريعي. يتوقع إجراء تدقيق البيانات المالية للسلطة الفلسطينية للعام 2008 في عام 2010. وقد أعدت المفوضية الأوروبية برنامج مساعدات متعدد الأعوام من أجل بناء قدرات مكتب الدولة للتدقيق المالي والرقابة الإدارية لكي يبدأ التنفيذ في عام 2010.

استمرت السلطة الفلسطينية في إحداث تقدم في مجال تعزيز شفافية شؤونها المالية. ويستمر صدور تقارير مالية شهرية شاملة في الوقت المحدد وتنشر هذه التقارير على الموقع الإلكتروني التابع لوزارة المالية. وتتضمن هذه التقارير بيانات حول النفقات (على أساس النقد المتوفر أو الالتزامات تقسم على أساس طبيعتها ووظيفتها)، والإيرادات والموارد التمويلية. لكن وفيما يتعلق بالفساد، لم تظهر السلطة الفلسطينية الكثير من ناحية استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، لكنها شكلت لجنة لإعداد خطة شاملة لمكافحة الفساد.

3- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

الإطار الاقتصادي الكلي واقتصاد سوق فعال:

وبعد إنجاز نمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.3% في العام 2008، البيانات الأولية تشير إلى توسع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تقترب من 6.8% في العام 2009 حيث ظهر الازدياد بشكل واضح في قطاعات الإنشاء والخدمات الاجتماعية وصناعات الخدمات. لكن ذلك يمثل زيادة بنسبة 3.7% فقط في إجمالي الناتج المحلي للفرد. وقد استفاد الاقتصاد من التخفيف الجزئي للقيود على الحدود مع إسرائيل وتخفيف القيود على التجارة الداخلية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى التحسينات التي حدثت على صعيد الوضع الأمني الذي جلب تزايد في النشاط التجاري (انظر إلى القسم حول التجارة)، لكن منحى النمو الإجمالي لا يشير لغاية الآن إلى مخرجات أعلى على أساس الاستثمار الخاص والقطاعات الإنتاجية.

التزايد الكبير في الواردات الفلسطينية من إسرائيل والتغيير الضئيل في قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تشير إلى الاستهلاك المتزايد الممول من الجهات المانحة وليس إلى نمو اقتصادي كبير. لم يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب علاقات محدودة ومقيدة في مجال التجارة الخارجية وبسبب الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية (ما يزيد عن ثلث إجمالي الناتج المحلي) وبسبب تدني قاعدة التنمية الاقتصادية بعد أعوام من النزاع السياسي.

النظرة الأكثر إيجابية تعزى بشكل رئيسي إلى الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية حيث تحسن الوضع الأمني وتقلص عدد الحواجز أمام حرية الحركة، بالإضافة إلى إصدار إسرائيل لبضعة مئات التصاريح إلى رجال الأعمال الفلسطينيين، وتم إطلاق الاستثمارات المهمة الأولى بعد مؤتمر الاستثمار

الفلسطيني الأول في العام 2009. النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية يتوقع أن يرتفع إلى 7% في العام 2009 من 5% في العام 2008، في حين النمو الحقيقي في غزة يتوقع أن يرتفع إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2009 من -5% في العام 2008 وهذا طبعاً يعكس استمرار في الهبوط من ناحية الدخل للفرد. وبسبب استمرار الحصار على غزة، حصل توسع على السوق السوداء، حيث يعمل بشكل جزئي عبر مجموعة من الأنفاق على الحدود المصرية.

ضغط التضخم الذي شهد أعلى نسبة له في منتصف عام 2008 بدأ في الهبوط تدريجياً، بسبب هبوط في الأسعار العالمية للغذاء والنفط حيث هبطت إلى 2% عند منتصف عام 2009 في حين ما زال التضخم عالياً في غزة بسبب الحصار الذي يؤثر على العرض. وقد ارتفعت المدخيل الحقيقية بسبب انخفاض قيمة الشيكل مقابل الدولار الأمريكي حيث يمثل ذلك جزءاً كبيراً من التحويلات والمساعدات من الجهات المانحة التي هبطت بشكل حاد في النصف الأول من العام. العجز المالي الإجمالي سيزداد في العام 2009 إلى -29% من إجمالي الناتج المحلي حيث كان -23% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2008، بينما سيتناقص الميزان المالي المتكرر - باستثناء الإنفاق الطارئ في غزة - إلى 18.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2009 من 20% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2008. استراتيجية السلطات تكمن في تعزيز التمويل العام من أجل تخفيف الاعتماد على المساعدات المالية ومن أجل تشجيع نمو القطاع الخاص. وفي نفس الوقت، تهدف السلطات إلى جعل الإنفاق العام أكثر فعالية من خلال سحب الموارد عن الأجور ودعم السلع باتجاه الاستثمار. ولهذا الهدف، حافظت السلطة الفلسطينية على السيطرة على التشغيل والأجور الحكومية، وخففت إلى حد كبير من دعم المرافق العامة. الاستجابة لتبعات الحرب في بداية العام واستمرار الحصار من قبل إسرائيل على الحركة التجارية الاعتيادية مع قطاع غزة ما زالت تؤدي إلى انعكاسات مالية جديّة للسلطة الفلسطينية.

واتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات تشريعية في العام 2009 من أجل معالجة نقص القروض إلى الأعمال التجارية بسبب المخاطر العالية المترتبة على الاستثمار في الاقتصاد المحلي. وقد استحدثت سلطة النقد الفلسطينية نظام جديد يفرض على المصارف تخفيض نسبة الاستثمار الأجنبي/ إجمالي الإيداعات إلى 55% (من النسبة الحالية التي تصل إلى 65%). وبسبب هذا النظام الجديد إلى حد ما وبسبب تحسن البيئة الأمنية، فقد ارتفعت قروض القطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة الثلث في النصف الأول من عام 2009 في حين حصل هبوط في إقراض القطاع الخاص في قطاع غزة بسبب ضعف الطلب على الاستثمار. بالرغم من معاودة نشاط القطاع الخاص في عام 2009 في الضفة الغربية، إلا أن استدامة المعافاة الاقتصادية ما زالت تعتمد على مزيد من الإجراءات نحو تخفيف القيود على حرية الحركة والتنقل وعلى بيئة سياسية وتنظيمية جاذبة للاستثمار.

وبالأرقام الحقيقية، ما زال إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أقل بكثير من المستوى الذي سجل قبل عشرة أعوام وما زالت المنطقة تعاني من الفقر. مستوى الفقر الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصل إلى 57% حيث يوجد نسبة تقديرية تصل إلى 80% من السكان في قطاع غزة يعيشون دون خط الفقر. الأوضاع الاجتماعية الإجمالية ما زالت صعبة وقد أدت الحرب في غزة في كانون الثاني من عام 2009 إلى تدهور كبير في الوضع الإنساني في القطاع.



التشغيل والسياسة الاجتماعية:

انخفض مستوى البطالة بشكل ضئيل من 27.9% في الربع الأخير من عام 2008 إلى 24.8% في الربع الأخير من عام 2009. وصل مستوى البطالة في الضفة الغربية إلى 18.1% و 39.3% في قطاع غزة في الربع الأخير من عام 2009. ومع ذلك، وطبقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، مستوى مشاركة القوى العاملة ما زال متديناً وقد توقف عند نسبة 41.5% في الربع الأخير من عام 2009 بالمقارنة بنسبة 41.4% لنفس الفترة في العام 2008. أشارت التقديرات إلى مستوى البطالة في صفوف النساء بنسبة 23.8% في العام 2008. واستمرت السلطة الفلسطينية بالعمل مع منظمة العمل الدولية في مجال تطوير استراتيجية تشغيل وتحديث نظام المعلومات حول سوق العمل.

فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، أقيمت لجنة ثلاثية في شهر تموز 2009. ونظمت منظمة العمل الدولية جلسة طاولة مستديرة للنقاش في شهر تشرين الأول 2009 من أجل إعادة تنشيط اللجنة الثلاثية الوطنية الفلسطينية.

وعند الإشارة إلى الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر، أنجزت المفوضية الأوروبية عطاء لتوفير مساعدات فنية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في شهر تشرين الأول 2009 حول تنفيذ نظام حماية اجتماعية معزز. ومنذ شهر شباط 2009، أصبحت وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن تطوير برنامج مساعدات نقدية على أساس الفقر. ولهذا الهدف، تبنت في شهر تموز 2009 أسلوب استهداف على أساس الفقر بالنظر إلى إقامة قاعدة بيانات مركزية تتضمن الأسر الفقيرة. وأخيراً، وفي شهر كانون الأول 2009 قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجها الوطني للحماية الاجتماعية.

لم يحصل أي تقدم على صعيد تبني خطة عمل لإصلاح نظام التقاعد ونحو إقامة إطار قانوني لنظام تقاعد جديد. لكن حصلت بعد المشاورات الفنية خلال عام 2009 حول ضمان استدامة الإصلاح، وتعمل السلطة الفلسطينية حالياً على إعداد خطة عمل لإصلاح نظام التقاعد. إن تطوير قانون مستدام للتقاعد بالإضافة إلى تعزيز قدرات هيئة التقاعد الفلسطينية تعتبر أولويات رئيسية في برنامج الحكومة لمدة عامين "فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" التي تم تبنيها في آب 2009.

إن عملية تعزيز التنمية المستدامة تبقى صعبة وتتعدّد بسبب القيود المفروضة من قبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي. في المنطقة ج في الضفة الغربية، تتمتع السلطة الفلسطينية بسيطرة محدودة جداً على مواردها الطبيعية وأراضيها الزراعية. وبسبب القيود الإسرائيلية، فإن توسع السكان محدود ضمن المدن والقرى القائمة مع وجود مساحة صغيرة للنمو الديمغرافي، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام غير عقلاني للأراضي وإدارة غير سليمة للبيئة. في قطاع غزة، الحصار الصارم لأكثر من عامين والتدمير الواسع الذي حدث بسبب النزاع ترك آلاف المنازل المدمرة والمتضررة وسبب تدهور إضافي لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء التي تتحمل أصلاً عبئاً يفوق طاقتها.

4- قضايا متعلقة بالتجارة، السوق والإصلاح التنظيمي:

تقلصت التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل ضئيل خلال فترة التقرير: الصادرات من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الاتحاد الأوروبي تباطأت لكن بدرجة أقل

من العام الماضي (بنسبة 9.4% مقارنة بنسبة 48.2%) في حين صادرات الاتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة 14.5%.

(.....)

فيما يتعلق بحركة التنقل الخارجية، لم تتغير الأوضاع على المعابر التجارية مع إسرائيل حيث استمرت الإعاقات الطويلة والتكلفة المرتفعة لمعظم التجار، خاصة حول ترقوميا. (.....)

خلال فترة هذا التقرير، استمر العمل تجاه إقامة "آلية حل النزاعات" من أجل حل فعال للنزاعات التجارية في إطار اتفاقية الشراكة الانتقالية. (.....)

في حزيران 2009، تبنت السلطة الفلسطينية بروتوكول أصول المنشأ الأوروبية - المتوسطية. ينفذ قسم الجمارك في السلطة الفلسطينية بمساعدة من الاتحاد الأوروبي نظام آلي حول بيانات الجمارك "ASYCUDA World" من أجل تعزيز القدرات التشغيلية. إضافة إلى ذلك، تبنت حكومة السلطة الفلسطينية في شهر تشرين الثاني 2009 برنامج "السيادة" الذي يهدف إلى استحداث مبدأ نافذة وحيدة لإدارة الحدود ومبدأ ملف واحد لجمع العائدات حيث يتم توحيد كافة العائدات الضريبية وغير الضريبية في إطار إدارة واحدة للإيرادات. (.....)

يحتوي برنامج الحكومة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال التجارية الإجمالي. وكتيجة لذلك، عملت السلطة الفلسطينية خلال فترة التقرير على قانون جديد للشركات مصمم لتبسيط وتخفيف الخطوات الضرورية لتسجيل الشركات. وتم تشكيل طاقم مهام استشاري حول موضوع قانون الشركات في شهر كانون الأول 2009.

في مجال الخدمات المالية، تأثرت الأراضي الفلسطينية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (بالرغم من الانخفاض الكبير للتحويلات من الفلسطينيين العاملين في الخارج) بدرجة أقل من أزمة غزة، وقد أدت انعكاسات ذلك إلى ضرب ثقة الجمهور في نظام المصارف في قطاع غزة خلال فترة طويلة من العام. (.....)

مجالات رئيسة أخرى:

في برنامج الحكومة الثالثة عشرة في آب 2009، "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، تعيد السلطة الفلسطينية التأكيد على هدفها لتعديل قانون الضريبة بالنظر إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة جمع ضريبة الدخل وتحسين مناخ الأعمال التجارية. (.....)

حصلت مراجعة إضافية لمسودة القانون الموحد حول التوريد العام خلال فترة التقرير وينتظر حالياً إقرارها من قبل مجلس الوزراء.

في مجال الإحصاء، تعاونت السلطة الفلسطينية بشكل كامل خلال فترة التقرير في مجموعة العمل الإقليمية التي جمعت ممثلين من المكاتب الإحصائية من مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية بهدف تعريف برنامج عمل لتخفيف التباينات في المستقبل. (.....)

وفي مجال سياسات المبادرات التجارية، استمرت السلطة الفلسطينية بتنفيذ الميثاق الأوروبي - المتوسطي للمبادرات التجارية. (.....)



5- الطاقة، البيئة، النقل، البحث والتطوير:

وبسبب الظروف السياسية السائدة، توفير عمليات النقل مقيدة بالأراضي الفلسطينية. وبالرغم من ذلك، فقد أدت الإصلاحات التنظيمية في الأعوام الماضية في قطاع الطرق إلى تبني التشريع حول رخص القيادة ورخص التشغيل وفحص صلاحية الطرق بما يتماشى مع المعايير الدولية. (.....)

وقامت السلطة الفلسطينية بتعزيز سياستها في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتريد أن تزيد من حصتها في توليد الطاقة إلى 20%. وقد بادرت إلى مشروع تجريبي للحصول على الطاقة من الرياح لصالح مستشفى الخليل بدعم من الاتحاد الأوروبي.

(.....)

في قطاع غزة، من المستحيل متابعة إعادة بناء البنية التحتية المدمرة أو بناء بنية تحتية جديدة بسبب القيود المستمرة على استيراد مواد البناء.

(.....)

6- الاتصالات بين الشعوب، التعليم والصحة:

بدأت وزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ خطة استراتيجية التطوير التربوي للفترة 2008-2012، مع التركيز على توفير حق الوصول إلى التعليم للجميع، مما يعزز جودة التعليم وتطوير القدرات في مجال إدارة التمويل العام وتحسين الفعالية بتكلفة معقولة لبرامج الاستثمار في التعليم وتحسين حرية الوصول إلى التعليم وجودة التدريب المهني والتقني. (.....)

وفيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع المدني، استمر برنامج الاتحاد الأوروبي "الشراكة من أجل السلام" بتشجيع المشاريع التي تساهم في حل النزاعات والفهم المتبادل في عدد من المجالات. (.....) وفي مجال الثقافة، شاركت المنظمات الفلسطينية بشكل نشط على المستوى الإقليمي في إطار برنامج التراث الأوروبي - المتوسطي الرابع. لكن القرار الإسرائيلي بعدم السماح بتنظيم نشاطات ثقافية في القدس الشرقية بمناسبة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية للعام 2009 منع الفلسطينيين من التعبير عن هويتهم في المناطق التي يعيشون فيها.

تابعت السلطة الفلسطينية تنفيذ أجندة إصلاح القطاع الصحي على أساس خطة العمل في إطار الخطة الاستراتيجية الصحية الوطنية 2008-2012 وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وقد بدأت المشاورات مع الأطراف المعنية من أجل إقامة عملية منظمة لمراقبة التقدم في أجندة إصلاح القطاع الصحي. لا يوجد أي تقدم يذكر حتى الآن في مجال إصلاح قانون التأمين الصحي الوطني. ما زالت هناك مشكلة في إدارة الصحة العامة في العام 2009 بسبب الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبسبب أزمة غزة والقيود الإسرائيلية على استيراد البضائع وحركة تنقل الأفراد من وإلى غزة. (.....)

7- التعاون المالي - 2007 أرقام وحقائق أساسية:

وصلت المخصصات الدولية في إطار سياسة الجوار الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2009 إلى 352.8 مليون يورو. لا يوجد برنامج مؤشرات وطني للفترة ما بين عام 2007 و2010 بسبب

حالة الطوارئ المستمرة في الضفة الغربية وغزة. تم تسيير أغلب المساعدات عن طريق آلية بيغاس المخصصة لدعم إنجاز الأهداف الرئيسية للسياسة المبيّنة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وهي: الحكم، والتنمية الاجتماعية، وتنمية الاقتصاد كما القطاع الخاص، والبنية التحتية العامة. هدف آلية بيغاس هو تمكين السلطة الفلسطينية بأن تصحح حكومة كاملة المعالم لدولة فلسطين المستقبلية، وسيتم ذلك من خلال الانتقال من مرحلة المساعدات الطارئة الممنوحة من خلال آلية التطبيق المؤقت إلى برنامج تنمية أكثر استراتيجية عن طريق بناء القدرات المؤسساتية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل دعم برنامج الحكومة "فلسطين، إنهاء الاحتلال، وبناء الدولة".

منح الاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة إلى الأونروا المسؤولة عن توفير خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والدول المجاورة. بالإضافة إلى منحها مبلغ 66 مليون يورو للموازنة العامة الخاصة بالأونروا، تقوم هذه الوكالة بتخصيص مبلغ 1 مليون يورو لدعم خطة الإصلاح الداخلي، و10 ملايين يورو لمشاريع معينة تهدف إلى تحسين جودة التعليم في مدارس الأونروا. تم منح دعم إضافي للأونروا مخصص لمعالجة المشاكل التي خلفتها أزمة غزة، بما يتضمن دعماً من الأداة نحو الاستقرار كما هو مبين في الأسفل. في المحصلة، حصلت الأونروا في عام 2009 حسب التزامات موازنة الاتحاد الأوروبي على 169.7 مليون يورو.

لا يزال تطبيق الإجراءات المغطاة للأعوام المالية 2007 و2008 سائراً. حصل تقدم في توفير وسائل البنية التحتية الخاصة بالشرطة المدنية الفلسطينية وبإصلاحات هامة في قطاع التعليم، والمساعدات الفنية لوزارات السلطة الفلسطينية التي تلعب دوراً هاماً في عملية بناء الدولة، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية (بما يتضمن الجمارك)، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية كما في قطاع القضاء. يتم تطبيق المشاريع الخاصة في تعزيز المدارس الفلسطينية والمستشفيات في القدس الشرقية، مع الدعم إلى لجنة الانتخابات المركزية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. تم منح دعم كبير للقطاع الخاص، على وجه التخصيص عن طريق منحة ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني.

تم منح دعم مالي مباشر عن طريق آلية بيغاس بقيمة 218.6 مليون يورو في عام 2009. من هذه الموازنة الإجمالية، تم تخصيص 150.5 مليون يورو لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين، و28.5 مليون يورو للإعانات الاجتماعية للعائلات الفلسطينية المحتاجة، وأقل من 40 مليون يورو فقط تم تخصيصها لتغطية الوقود الخاص بمحطة توليد الكهرباء في غزة. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص مبلغ 10.5 مليون يورو لمشاريع في قطاع الحكم والتنمية الاجتماعية، و18 مليون يورو للبنية التحتية، و22 مليون يورو للمساعدة في إعادة بدء نشاط شرعي للقطاع الخاص في قطاع غزة، كما تم تخصيص 4.5 مليون يورو لدعم المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. تم أيضاً منح إجمالي 1.5 مليون يورو لدعم مبادرة (EXACT) لاستخدام المياه الإقليمية، ومكتب ممثل اللجنة الرباعية.

بالإضافة إلى هذه المخصصات الثنائية، تواصل الأراضي الفلسطينية المحتلة الانتفاع من نشاطات التعاون المالي من البرامج الإقليمية والمتعددة الدول الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية الدولية، وعلى



وجه الخصوص من مبادرة "الشراكة من أجل السلام" لمنظمات المجتمع المدني، وبرامج المواضيع الأفقية، مثل برنامج الوساطة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامج DCI: تطوير الأطراف غير الحكومية والسلطات المحلية (NSA/LA)، والاستثمار في الناس وبرنامج الأمن الغذائي. ومنح البرنامج الأخير للأراضي الفلسطينية المحتلة 14.48 مليون يورو تحت إطار قسم "الربط بين الإغاثة والإصلاح والتنمية"، وقد تم تقسيمها إلى مخصص قدره 5 مليون يورو لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي الخاص بالأونروا، ومخصص آخر قدره 9.48 مليون يورو يتم تقديمها حالياً لمشاريع خاصة بالمياه والصحة.

وقد دعمت أدوات أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي رزمة المساعدات في إطار سياسة الجوار الأوروبي، تحديداً أداة من أجل الاستقرار ومرفق الغذاء التي وفرت ما مجموعه 20 مليون يورو و39.7 مليون يورو على التوالي آخذين بعين الاعتبار الوضع في قطاع غزة. المخصص من أجل مرفق الغذاء تم توفيره إلى الأونروا ليغطي عامي 2009 و2010. ويستفيد الشعب الفلسطيني أيضاً من المساعدات الإنسانية (منها 19.3 مليون يورو) توفر من قبل المديرية العامة لمكتب الشؤون الإنسانية في المفوضية الأوروبية؛ (المساعدات لا تذهب إلى السلطة الفلسطينية وتغطي اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان). تم إقرار مشروع تجريبي بقيمة مليون يورو من أجل توفير تمويل صغير الحجم إلى المستفيدين في قطاع الزراعة. وتعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤهلة للمشاركة في برنامج حوض البحر الأبيض المتوسط "التعاون عبر الحدود" (173.6 مليون يورو لكامل البرنامج للفترة 2007-2013). أولويات البرنامج: التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، مصادر الطاقة المتجددة، الحوار الثقافي والتنمية المحلية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة المنفردة التي تساعد السلطة الفلسطينية والأونروا، ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً كمزود يمكن الاعتماد عليه ودقيق للمساعدات. في العام 2009، ضمن مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة تنسيق نشاطات المساعدات مع السلطة الفلسطينية، خاصة على صعيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وساعد المكتب في إقامة دليل حول مساعدات التعاون المحلية التابعة للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالشراكة النشطة مع ممثلي الدول الأعضاء في الموقع. وكنتيجة تم رسم تقسيم مفصل للعمل بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والسلطة الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار أفضل الممارسات المعمول بها في مجال التعاون التنموي في الأعوام الأخيرة مع مختلف الدول الأعضاء ومع المفوضية المسؤولة عن التعاون في قطاعات رئيسية.

يقوم مسؤولو التعاون في الاتحاد الأوروبي بتطوير ملفات قطاعات الاتحاد الأوروبي من ناحية القطاعات المركزية المفترض أن تتسلم مساعدات مالية في الأعوام القادمة. القطاعات المركزية المقترحة لمجمل [مساعدات] الاتحاد الأوروبي هي: الأمن، العدل، إدارة التمويل العام، الحكم المحلي، التثقيف الصحي، الحماية الاجتماعية، تطوير القطاع الخاص، الزراعة، المياه، الطاقة، اللاجئين، القدس ودعم الموازنة. يسير العمل عبر التعاون الوثيق مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية التي تقود عملية السلطة الفلسطينية في مجال التنمية في 23 ملف قطاعي التي ستوفر معلومات إلى الخطة الوطنية الفلسطينية 2011-2013.